الحكومة النيابية

وعلاقتها بنهضات الأمم

بقلم الأستاذ عباس محمود العقاد

« . . للحكومة النيابية علاقة لا شك فيها بالنهضات القومية ، وانما الثابت حتى الآن ان كل نهضة قومية في العصر الحديث تبعثها حكومة نيابية، وليس من الضرورى ان كل حكومة نيابية تتبعها نهضة قومية ، لان نهضات الامم تتوقف على اشياء كثيرة غير الحكومة والحكام.. »

وصفت الحكومة النيابية بصفات شتى ، أصدقها فيما نرى أنها الحكومة التمثيلية ، فمهما يكن من الشك في جميع الخصائص والمزايا الاخرى فان الخاصة التى لاشك فيها أن كل حكومة نيابية تمثل شعبها في أخلاقه ومصالحه الحاضرة وتربيته السياسية أصدق تمثيل مستطاع ، ما دام انتخابها حراً من القيود بريئاً من الارهاب والتزوير

وعلى هذا يكون النظام النيابى راقياً أو غير راق على حسب الشعب الذي هو قائم فيه . فالشعب المتقدم الناهض له حكومة متقدمة ناهضة ، وغير هذا الشعب انما تكون له حكومة على حسب حظه من العلم والثروة والمرافق العامة

ومناط الرقي المقصود في الكلام على النظم النيابية هما القدرة على التمييز والقدرة على المجاهرة بالرأى الصريح

فالتمييز لازم للتفرقة بين الآراء والخطط التى تعرض على جمهور الشعب ليختار أحسنها ويتبع أحسن دعاتها

والصراحة لازمة للاعراب عن الرأى الحسن متى اقتنع به صاحبه أو أصحابه ، ولازمة لسماعه متى جهر به الداعون اليه

ولا خير في حكومة نيابية بغير تمييز وبغير رأى صريح ، وانما هى سبيل الاستعباد والفساد من طريق الجهل وكتمان الحقيقة

* * *

لقد كان للحكم النيابي مزاحم واحد في أوائل ظهوره وهو حق الحكم بوحي من الله ، أو هو الحق الذي كان يدعيه الملوك المستبدون ويفرضون بموجبه الطاعة العمياء على رعاياهم ، لانهم غير مسئولين عن أعمالهم حسنت أو ساءت إلا أمام الله !

أما الآن فهذا المزاحم لا خطر له ولا اهتمام بأمره ، وانما نشأ للحكم النيابي مزاحمان آخران هما نظام الحكم في رأى الفاشيين ، ونظام الحكم في رأى الشيوعيين ، وكلاهما يجوران على الحرية الفردية في سبيل ما يسميانه الامة أو الانسانية

فالفاشيون يقولون إن الحكم النيابي حكم خاطىء من أساسه ، لانه يزعم أن المجالس المنتخبة تمثل الامة ومصالحها وهذا غير صحيح . إذ الامة أجيال عديدة لا جيل واحد ، وهي ماض عريق وحاضر غامض ومستقبل حافل بالتصاريف والاحتمالات ، وليس من الجائز عقلا أن تمثل هذه الامة فى مجلس واحد ، أو أن يقطع تاريخها تقطيعاً متلاحقاً بين المجالس المتلاحقة

أما مصالح الامة فهناك فرق بين مصالح الامة الحقيقية وبين مصالحها كما يفهمها أفرادها أو أحزابها

مثال ذلك أنه اذا كان حب الخمر شائعاً في الامة فهي في قوانينها وأعمال حكومتها لا تحارب هذه الآفة ولا تتخذ الوسائل لمنعها واستئصالها تبعاً لميول أفرادها لا تبعاً للمصلحة القومية فى الحقيقة

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

واذا كان في القطر عشرون أو ثلاثون من الاغنياء الاقوياء لهم مصلحة متفقة فى رواج صنف من البضاعة واستطاعوا تحقيقها من طريق السيطرة على النواب والصحفيين ، فليس معنى ذلك أن مصلحة الامة في حاضرها فضلا عن مصلحتها في مستقبلها هي التي تحققت في هذه الحال

فهناك فرق بين المصالح كما يفهمها الناس متفرقين أو مجتمعين ، وبين المصالح كما هي في الحقيقة

وهناك فرق بين الامة باعتبارها جمعاً من الناس وبين الامة باعتبارها بنية حية لها سليقة هادية يفهمها بالبداهة من خلقوا لتوجيه هذه السليقة ، ولا يفهمها الناخبون ولاطلاب الاصوات من الناخبين

والرد على هذه النظرية الفاشية من حيث علاقتها بالنظام النيابي يسير لا يحتاج الى اسهاب . لان النظر الى الامة بهذا الاعتبار أحرى أن يوجب علينا الحذر من تسليم مقاديرها

الى رجل واحد يقضي فيها قضاءه الذى لا يرد بكلمة نافذة تفصل في مقادير جميع الاجيال الى غير انتهاء . ومهما يكن من غلبة المصالح الموقوتة على أفراد الجماهير فغلبة المصالح الموقوتة على الحاكم بأمره جائزة جداً فيما يعهده بنو الانسان

أما الشيوعيون فرأيهم في الحكومات النيابية الموجودة أنها لا تمثل الامة بجملتها ولكنها تمثل طبقة واحدة من طبقاتها وهى أصحاب المال وأصحاب الاشراف بهذه الوسيلة على الرأى العام والموظفين والمجالس النيابية والناخبين ، سواء بوسائل السر والمراوغة أو بوسائل الجهر والسطوة . وحيثما كان المال كان النفوذ وكان تحيز الآداب والعقائد والصحافة والخطابة وكل أساليب التعبير التى تهيمن على الجماهير

هذا هو رأى الشيوعيين على الجملة ، ولكنه رأى لا يمكن أن يقدح فى النظام النيابي من أساسه ، لانهم يعترضون على الطبقة التى تتولى الحكم والسيطرة ولا يعترضون على نظام التمثيل لذاته ، فاذا فرضنا أن طبقة « الصعاليك » كما يسميهم الشيوعيون قبضت على عنان الحكومة ، فهل لها من وسيلة للاعراب عن رأيها واختيار وكلائها غير الوسيلة التمثيلية النيابية على نحو من الانحاء ؟

فالمذهبان المزاحمان للمذهب النيابي في الوقت الحاضر لا ينقضان هذا المذهب من أساسه ولا يخلفانه بما هو أولى باقناع الرجل الحديث

والى اليوم لم ينشأ المذهب المفصل المقنع الذى يخلف المذهب النيابى بجميع قواعده وتفصيلاته ، وان كان هذا لا يمنع أن الحكومات الصالحة تقوم حينا بعد حين على غير أساس من مذهب واحد بعينه أو من مذاهب متعددات ، كما قامت من قبل حكومات المستبدين العادلين ، أو المستبدين الذين قصدهم الشيخ محمد عبده رحمه الله حين قال : « لا يصلح الشرق الا بمستبد عادل »

والشيخ محمد عبده لم يكن يدعو الى الاستبداد على اطلاقه ، لانه يكرهه بطبعه ويكرهه باعتباره اماما مصلحاً من اكبر أئمة الاسلام ، ولكنه يدعو اليه كما تدعو الدساتير كلها الى الحد من بعض الحريات في بعض الاحوال . وقوام ذلك جميعه ما ورد في هذه الاسانيد الثلاثة من أسانيد القرآن الحكيم :

« وأمرهم شورى بينهم »

« واسألوا أهل الذكر »

« وان تطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله »

فاذا لوحظت هذه الاسانيد ، أو هذه الاساطين الثلاث قامت عليها قواعد حكم نيابي صالح فى جميع الشعوب وجميع الاوقات

والحكومة النيابية علاقة لا شك فيها بالنهضات القومية ، وانما الثابت حتى الآن أن كل نهضة قومية في العصر الحديث تبعتها حكومة نيابية ، وليس من الضروري أن كل حكومة نيابية تتبعها نهضة قومية . لان نهضات الامم تتوقف على أشياء كثيرة غير الحكومة والحكام ، فاذا توافرت هذه الاشياء ظهرت آثارها فى نظام الحكومة كما تظهر في جميع النظم والمقاصد العامة والخاصة . وطلب الناس ما يلائمهم من الحكم الحر الرشيد

عباس محمود العقاد

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

العيون

رب خذلى من العيون بحتي ... وأجرنى من ظالم ليس يبقي

قد توقيت ما استطعت من الحب ... م ولكن ماذا يرد التوقى

وترفقت بالفؤاد ولكن ... غلبت لوعة الصبابة رفقى

لاتلمني على الهوى فمعوض ال ... محق عذر يرد كل محق

سل دموعى فهن ينبئن عما ... فى ضميرى ويعترفن بصدق

كيف لى بالنجاة من شرك الحب ... م سليما والحب مالك رقى

قد تلفيت لوعتى من عيون ... علمتني درس الهوى بالتلقى

محمود سامى البارودي